



سمات التشريع الضريبي الإسلامي
أ. م. د. علاوي صاحب هلال
جامعة الكوفة / كلية التربية

ملخص :

يمتاز التشريع الإسلامي بالحكمة العالية والواقعية ، فقد وضع الأنظمة والقوانين الرصينة التي ترسم للإنسانية مساراً سريماً صالحاً مهما اختلفت الأزمنة والأمكنة، ولو أخذت البشرية بالنهج الإسلامي وطبقت تعاليمه لانتشر العدل بين الناس وسادت الرفاهية وعاش الناس بإيمان وطمأنينة ، قال تعالى ﴿لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ المائدة/ ٦٦ وبما أن الجانب الإقتصادي من أهم جوانب الحياة فقد أولاه التشريع الإسلامي رعاية خاصة، وعناية نافعة ، فوضع نظاماً اقتصادياً متكاملأ له مقوماته وأركانه التي تربط بين العبادة الخالصة لله تعالى والفطرة السليمة التي ينبغي أن يحافظ عليها الإنسان ، وما ينعكس عن ذلك سلوكاً منضبطاً مع الآخر ... وما ينتج عنه من آثار صالحة . ولأهمية النظام المالي في المجتمع أرتأيت أن أخوض في جانب مهم منه . وهو التشريع الضريبي، وما يتصف به من سمات تجعله أداة خير الإنسانية كلها...

كلمات مفتاحية : التشريع ، اقتصاد ، ضريبة

Features of Islamic Tax Legislation

A.Prof. Dr. Alawi Saheb Hilal

University of Kufa / College of Education

Summary:

Islamic legislation is characterized by high wisdom and realism. It has established solid systems and laws that draw for humanity an eternal and righteous path, no matter how different times and places are. If humanity adopted the Islamic approach and applied its teachings, justice would spread among people, prosperity would prevail, and people would live in security and peace. God Almighty said: "They would have eaten from above them and from beneath their feet" (Al-Ma'idah/ 66). Since the economic aspect is one of the most important aspects of life, Islamic legislation has given it special care and beneficial attention. It has established an integrated economic system with its components and pillars that link pure worship of God Almighty and the sound nature that a person should preserve, and what is reflected from that in disciplined behavior with others. And what results from it in terms of good effects Due to the importance of the financial system in society, I decided to delve into an important aspect of it. It is tax legislation, and its characteristics make it a tool for the good of all humanity...

Keywords: legislation, economy, tax

مقدمة

الحمد لله حمداً لا يُعدّ ، ونشكره شكراً لا يُحد ، والصلاة والسلام على محمد وآله الأصفياء الأمناء...
وبعد:-



يعد النظام المالي من أهم النظم في كل الدول ، لماله من اثر مباشر وعظيم في حياة الفرد والمجتمع وبناء الدولة ... وقد أولى الإسلام هذا النظام اهتماماً كبيراً، فوضع التشريعات المختلفة لكل تفاصيل هذا النظام مما يجعله صالحاً لكل زمان ومكان. ويعالج جميع المشكلات التي تطرأ على المجتمع من إيرادات ونفقات وأنشطة اقتصادية متنوعة.

وبما أن الفرائض المالية تُعدُّ ركناً أساسياً في النظام المالي الإسلامي في تحويل نفقات الدولة وتغطية احتياجاتها بصورة مستمرة وفقاً لتشريع إسلامي محكم يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية فـ في توزيع الثروات.

ويرتكز النظام المالي الإسلامي على أسس ومقومات ، تُعدُّ مبادئ أساسية في رسم سياسة النظام الاقتصادي الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية منها المساواة، الإستحلاف، التكافل الاجتماعي تحقيق التوازن ، التي تبنى عليها النشاطات الاقتصادية المختلفة .

فالإسلام يعترف بالملكية الخاصة ، على أن لا يتعارض ذلك مع المصلحة العامة ، أو يضر بالأفراد، فالأصل (لا ضرر ولا ضرار). فالإسلام لا يمنع من تراكم رأس المال ، لكن لا بد أن يكون وفق ضوابط مشروعة في طريقة الحصول على المال وأيضاً في إنفاقه واستهلاكه.

وقد سمح بالتنافس الاقتصادي بعيداً عن الغش والاحتكار والربا وغيرها من المعاملات المحرمة. وأمر السلام بأن تكون النفقات والاستهلاك معتدلة ، ولا تكون فوق الحاجة ، قال تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ (الاسراء/29) فالإسلام يريد مصلحة الفرد والمجتمع معاً ، لا علو لأحدهما على الآخر، ولا هدر لمصلحة أحدهما على حساب الآخر.

وقد أعطى لولي الأمر الشرعي الحق في التدخل للحفاظ على الحقوق وحمايتها من التعدي وإلحاق الضرر بها من قبل الآخرين.

ويتناول هذا البحث السمات التي انفرد بها التشريع الضريبي الإسلامي عن غيره من التشريعات الوضعية وماله من تأثير مباشر في بناء المجتمع اقتصادياً وخلقياً. داعياً الله تعالى القبول والتوفيق.

المطلب الأول التشريع الضريبي الإسلامي تشريع سماوي

أن التشريع الضريبي الإسلامي إلهي المصدر ، وقد تناول القرآن الكريم جزءاً كبيراً من أحكامه على شكل مبادئ عامة وجاءت السنة المطهرة بجزئيات تطبيقية مفسرة.

ومن الأمثلة على هذه الفرائض السماوية ضريبة الزكاة ، إذ فرضت الزكاة بنصوص قرآنية، وجاءت السنة المطهرة لتحديد مقاديرها وأنصبتها وبحسب الواجب منها، ويكاد يجمع كل من بحث قديماً وحديثاً في الزكاة ودورها في المجتمع المسلم على أن هذه الفريضة السماوية تمثل عاملاً أساسياً في مكافحة الفقر، وتحقيق التوازن الاقتصادي فمن حيث القيمة فهي واجبة في كل أنواع المال من حاصلات زراعية إلى ثروة حيوانية وصناعية، وصولاً للثروة التجارية من سلع أو نقدية تكون حصيلة كبيرة يمكن أن تلبي حاجات متنوعة عديدة في المجتمع (1)

كما أن الزكاة من حيث مصارفها المحددة شرعاً نجد أن الفقراء والمساكين يشتمل أسباب عوزهم يحتلون المرتبة الأولى فيمن ينبغي أن تتفق الزكاة إليهم، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (2)



وثُعد أيضاً من حيث منهجية الصرف إلى الفقراء والمساكين فقد ورد التأكيد على ضرورة إغناء الفقراء عند إعطائهم حصتهم منها، وهذه قاعدة أساسية ينبغي الالتزام بها عند التوزيع مما يساعد هذه الشريحة على تحسين أحوالها وتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع. إلا أن هذه الرؤية المكتملة للزكاة لا يمكن أن تتحقق بمفردها إذ أن هذه القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية الإسلام في تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي لرسم صورة المجتمع المسلم الذي عليه أن يعمل على زيادة الإنتاج وتقليل عدد الفقراء، والذي تشكل الزكاة فيه آلية محددة، فالعمل مثلاً هو السلاح الأول لمحاربة الفقر، إضافة إلى قواعد منع الاحتكار والربا والاستغلال وغير ذلك مما يعد آليات فعالة في ضبط إيقاع التوزيع العادل في المجتمع (3).

ثم تأتي الزكاة بعد ذلك بحصيلتها الكبيرة نسبياً وإلزاميتها على كل صاحب مال مكلف لتكون أداة مساندة في مكافحة الفقر، عدا ما تملكه الدولة أو تديره من إمكانات مالية، للفقراء فيها حصة كبرى مثل أملاك الدولة والحبوس وكذا خمس الغنائم ومال الفيء والخراج وسائر أنواع الضرائب (4)، إذ وردت النصوص التشريعية لتذكر حقاً للفقراء والمعوزين فيها وذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَالرَّسُولَ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (5).

ولما كان المصدر إلهياً فإن «التشريع لهذه الفريضة وغيرها من القداسة ما يجعل المكلف يتقبله بنفسية مطمئنة من باب الإيمان بالله جل شأنه وطاعته تبارك وتعالى، فالمكلف يعتقد اعتقاداً جازماً بسمو شرع الله تبارك وتعالى ونزاهته عن الظلم والهوى والتعسف، هذه القداسة من شأنها أن تشكل عاملاً نفسياً يحد من ظاهرة التهرب الضريبي توجيهها التضييقية تتخثر غالبية الأنظمة الوضعية. شأنها أن تشكل عاملاً نفسياً يعلم من ظاهرة التهرب الجبائي التي تتخثر غالبية الأنظمة الوضعية (6).

المطلب الثاني:- تشريع عقائدي أخلاقي

وأما كونه تشريعاً عقائدياً فلأن الزكاة مثلاً وهي جوهر النظام الجبائي الإسلامي تشكل أكثر من أنها إيراد مالي، بل هي عبادة وركن من أركان الإسلام لا يتم إسلام المرء إلا بإخراجها متى وجبت حتى أن القرآن ربطها بالصلاة في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿واقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (7).

وهذا الجانب العقائدي للجباية الإسلامية يولد لدى المكلف شعوراً بالمسؤولية المباشرة أمام الله قبل الإدارة الجبائية، إذ أنه إذا استطاع التحايل على هذه الإدارة فإنه لن يستطيع الإفلات من سلطان ضميره الذي يحاسبه على أن عذاب الله أت لا محالة وساعة الحساب قادمة لا شك فيها لقوله تعالى: ﴿اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً﴾، وهذا أيضاً عاملاً مساعداً على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. وأما أنه أخلاقي فلأنه يوجه النظام الضريبي توجيهاً نافعاً لتحقيق أغايات سامية تحفظ



للإنسان كرامته، ذلك أن الكسب الحرام الناتج عن تعاملات مخالفة للشرع الإسلامي كالتعامل بالخمور والمخدرات ودور اللهو والخلاعة والفوائد الربوية منبوذ في الإسلام حتى وإن كان يدر على الخزينة أموالاً طائلة، كذلك فإن الإسلام يحث على الإنفاق الواجب والمستحب تحقيقاً لقيم التكافل والتعاضد الاجتماعي وما يولده ذلك من تأخي ورفاهية داخل المجتمع، قال تعالى: ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ قَالِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَكُمْ لَكُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (8) ف النظام الجبائي الإسلامي لا يفصل أبداً بين الاقتصاد والأخلاق، وهذا الاقتران بين الاقتصاد والأخلاق يولد في النفس البشرية شعوراً بالمسؤولية أمام الله جل شأنه فيعمل المسلم على سلامة ونقاء المعاملات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي. (9)

المطلب الثالث :- عدالة التشريع

الثالثة: تشريع عادل يعد الإسلام العدالة مبدءاً أساسياً يجب أن تحققه في مظاهر النشاط الإنساني (10)، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (11)، فالقرآن الكريم يؤكد كثيراً على إقامة العدل كهدف في كل المجتمع الإسلامي، وتنبؤ الآثار الاقتصادية للتعاليم القرآنية في هذا المجال، إذ أن تمرکز الثروة وممارسة الاحتكار تمثل الحواجز الإقامة العدالة الاجتماعية والأخوة والانسجام الاجتماعي. فقد ورد عن الإمام على (عليه السلام) أنه خرج على أصحابه وهم يتذكرون المروءة، فقال: أين أنتم من كتاب الله؟ قالوا: يا أمير المؤمنين في أي موضع؟ فقال: في قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ فالعدل الإنصاف، والإحسان والتفضل (12)

لقد وضع الله جل شأنه كل الموارد الطبيعية التي خلقها في خدمة الإنسانية جمعاء، « إلا أنه سبحانه حدد للمكلفين في الوقت نفسه بعض القواعد الهادفة إلى ضمان توزيع عادل للمداخل «مبني على تعويض عادل لعوامل الإنتاج، وإلى تشجيع خلق فرص تشغيل جديدة، وإلى إنشاء نظام حماية اجتماعية بهدف المساعدة المنتظمة للفقراء والمحتاجين والمسنين والمعوقين» (13)

فضلاً عن أنه جل شأنه ألزم المكلفين بإجراءات توزيع تحقق العدالة بين أفراد المجتمع على نحو تلتقي فيه ومعه مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في توازن سليم ونظام لا بخس فيه لحق جانب لحساب جانب آخر، وذلك يعني بلا شك أن الأمر لا يستغني عن توجيه الإنسان في هذا المجال. وهذا أسس له الإسلام فانه يرى « أن المال مال الله سخره لمصلحة الجماعة، وأنه ليس للفرد حق أصيل في حيازته، وأن ملكية الأفراد للمال مباحة دائماً في الحدود التي أوردتها تعاليم الإسلام، أي في الحدود التي تضمن أداء المال لوظيفته الاجتماعية، وأن المال يجب أن لا يوجه للاختزان أو الاكتناز، بل إلى الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار بحيث إذا أخفق الفرد في إنفاق الأموال على هذا النحو كان الموقع على يفرض - بواسطة الدولة - سيطرته على المال الخاص ويوجهه الوجهة التي تضمن مصلحة المجتمع» (14) يقول الشيخ الأصفي: « فالتشريع الضريبي، إذن، يؤدي دوراً مزدوجاً في حياة الأمة، فهو من جانب يؤدي إلى توفير المال الكافي لحاجات الفئات الفقيرة في المجتمع وإدارة المرافق الاجتماعية ومن جانب آخر يهدف إلى القضاء على التورم المالي في طبقات أخرى من المجتمع». (15)

ولمفهوم العدالة الضريبية في النظام المالي الإسلامي مدلولان :

المدلول الأول: عدالة أفقية، بمعنى « العدالة أمام العبئ الجبائي، ويقصد بها التساوي في التكليف، إذ نجد أن الكل مطالب بالمساهمة في تحمل نفقات الدولة حتى تمارس مهامها على أحسن وجه من أمن وقضاء وحماية وإعانة للعاجزين.



وتتكرس هذه العدالة الإسلامية في أسمى صورها، إذ تغطي الجباية قاعدة عريضة لتشمل كل المستفيدين من خدمات الدولة من مسلمين وغير مسلمين، فيدفع الذميون (الكتابيون) الخراج والجزية والعشور مقابل حماية الدولة لهم، ويدفع بالمقابل المسلمون الزكاة والخراج والعشور والصدقات مساهمة منهم في كفالة العاجزين وتحمل نفقات الدولة. (16)

المطلوب الثاني: عدالة رأسية، ويقصد بها « العدالة في تحمل العبء الجبائي، بمعنى أن كل شخص يساهم حسب قدراته التكليفية وظروفه الخاصة به لقوله تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ ، كما أن مفهوم العدالة الرأسية في الفكر المالي الإسلامي يتسع ليشمل استفادة الأشخاص من حصيلة الجباية وفق درجات الحاجة، وإتباع نظام الأولويات في التوزيع (17) وإذا كانت الدولة هي المسؤولة عن جمع الأموال وصرفها لما لها من سلطان، فإن تدخلها يبقى قائماً على أساس العدالة المنشودة، كما أن مبدأ تخصيص أموال الجباية الإسلامية المصارف معينة يضمن لمستحقيها حقوقهم وتمنع الحاكم من تبذير أموال الخزينة حسب أهوائه ونزواته (18)

المطلب الرابع : الشمولية التشريعية:
يضم التشريع الإسلامي على جانبين للحياة الجانب الأول للحياة الدينية يتجلى في العبادات، وجانب ثاني:- للحياة الدنيوية يتمثل في المعاملات، فالقرآن الكريم والسنة المطهرة يحثان الإنسان على القيام بنشاطات اقتصادية بقصد الوصول إلى السعادة في الحياة، مع احترام المبادئ الإسلامية في تعامله مع المجتمع، كما يوجبان عليه أداء العبادات التي فرضت عليه والتي تضمن له السعادة الأبدية يوم القيامة. فهذه العلاقات التي تربط بين الجوانب المادية والمعنوية والروحية والتي تشكل كلاً متكاملأ هي التي تعطي الإسلام صبغته الشمولية، أي أن شمولية الإسلام هي التي تحقق التكامل بين الجانبين الاقتصادي والروحي. (19)

يقول المزيني : « فالقرآن الكريم والسنة المطهرة يقرآن الوحدة في الحياة والتفاعل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والروحية والأخلاقية للحياة البشرية، فالإسلام ينظر إلى الحياة كإطار كوني عالمي، يجب أن يفهم وفق الطموحات المادية والروحية للبشرية جمعاء» (20) ، لذلك يؤكد القرآن الكريم على أن الرسول الأكرم (ﷺ) بعث لكل البشر ليعلّمهم العدل والأخوة والحرية واحترام الآخرين والمسؤولية بقصد القضاء على الظلم والرشوة والأمراض الاجتماعية التي كانت ولا زالت تتخر العالم في كل مكان، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (21)

وسمة الشمولية تعني أن النظام الضريبي الإسلامي لا يفرق بين الدين والدولة كونه يمثل مصدراً ربانياً يوجه الإنسان في حياته، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (22)، ويترتب على ذلك كله واجبات الكائن البشري تجاه ربه ومحيطه (23) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يرشدنا إلى أن كل الخيرات قد سخرها الله في خدمة بني البشر كافة، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (24) ، ويحث الإسلام على العمل واستصلاح الموارد الطبيعية لتحسين أسباب العيش وتحقيق العربي التقدم ونشره في المجتمع، مع مراعاة احترام المبادئ الأخلاقية.

وتعطي الشمولية للنظام الجبائي الإسلامي صبغة تميزه عن النظرية الاقتصادية التقليدية الوضعية « فالإسلام يعلم الإنسان كيف يتعامل مع الآخرين، جاعلاً نصب عينيه علاقته بالله، فإن أعمال الإنتاج واعتماد الموارد البشرية والمادية والمالية والنشاطات التجارية وتراكم الثروات وتوزيع الأرباح، كل ذلك يجب أن يبنى في



الاقتصاد الإسلامي على المعرفة الجيدة والتطبيق السليم لتعاليم القرآن الكريم، ومن بينها العدالة الاجتماعية والأخوة والوحدة» (25)

المطلب الخامس : الثبات والاستقرار

إذ أن النظام الضريبي الإسلامي يتمتع بقدر من الاستقرار والثبات، فمجموعة الضرائب التي يتكون منها هذا النظام ظلت ثابتة في مراحل تطور الدولة الإسلامية، ومن ناحية أخرى، فرضت هذه الضرائب وأهمها الزكاة بموجب القرآن الكريم، وحددت مقادير ثابتة بالسنة النبوية، فهي معروفة بالنسبة للمسلم المكلف بها، فلا يخشى من زيادة مقاديرها أو تعديلها، مما يجعله يشعر بالاستقرار، وبالنسبة للخارج فإنه متى استقر وضعه فإنه يصير مؤبداً ، فلا يجوز أن يزداد فيه أو ينقص طالما كانت الأرض على أحوالها في سقيها وصلاحتها، وبالنسبة للجزية والعشور فلم تعدل بل بقيت على حالها . (26)

المطلب السادس: المرونة.

يتميز النظام الضريبي الإسلامي بالمرونة التي تسمح باستمرار التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي، ومثل ذلك فرض الزكاة على غلة الآلات الصناعية والأوراق المالية، وغير ذلك مما لم يكن معروفاً في زمن الرسول الأكرم (ﷺ) . وقد أعطى ولي الأمر الصلاحيات في فرض هذه الضرائب ، قال تعالى : واطيعوا القدي واطيعوا الرسول واولى الامر منكم .. (28)

المطلب السابع : نظام الضريبة مباشر

إذ يعتمد النظام الضريبي الإسلامي على الضرائب المباشرة بصفة أساسية، أما الضرائب غير المباشرة فلم يفرضها إلا في حدود ضيقة، لأنها أقل تحقيقاً للعدالة. وإذا كانت هذه هي أهم السمات التي تميز الفكر أو النظام الجبائي الإسلامي عن الفكر أو النظام المالي الحديث فهناك سمات ومعالم أخرى، منها على سبيل المثال :
1- الدعوة إلى التراحم والتكافل بين أفراد المجتمع عن طريق تحقيق السعر العادل والأجر العادل والصدقة والزكاة (29)

2- الدعوة لإعطاء الأولوية للصالح العام للمجتمع، إذ أن من قواعد الإسلام الفقهية (دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر) (30)، ومن هنا يمكن فرض الضرائب والتسعير وترشيد الاستهلاك والحجز على ممتلكات السفه وتوجيه الإنتاج نحو سلع معينة وغيرها من السياسات التي يمكن أن تحقق هذا الهدف (31)

الهوامش

- 1- محمد سعيد البوطي ، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية / ١٤٤٠ .
- 2- التوبة ٦٠١
- 3- أحمد الدرويش ، الوظائف الاقتصادية للدولة في الاسلام أطروحة دكتوراه / ١٤٤٠ .
- 4- ابن سلام ، الأموال / ٥٦٥
- 5- الأنفال / 41
- 6- الحشر / 7
- 7- صالح حميد العلي ، عناصر الانتاج في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة / ٦٨
- 8- الحديد / 7
- 9- محمد باقر الصدر ، اقتصادنا 1 / ١٨ ، خالد المقرن ، الأسس النظرية للنظام الاقتصادي الإسلامي / ٢٥
- ١٠- محمد فتحي صقر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الاسلامي / ٢٥
- 11- النحل / ٩٠



- ١٢- الصدوق، محمد بن علي ، معاني الأخبار / ٢٥٧
 - ١٣- عبد الحميد براهيمى - العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي / 33-3٢
 - ١٤- المزيني أحمد بن عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام / ٧٢
 - 15- الأصفى ، محمد مهدي - النظام المالي وتداول الثروة في الإسلام / ٢3
 - ١٦- عبد الحليم محمود التربية الاقتصادية الإسلامية / ١١
 - ١٧ . ينظر : فوزي عبد اللطيف عوض ، النظام المالي الإسلامي المقارن / ٨٩
 - 18- محمد باقر الصدر ، اقتصادنا : ١/٢٦
 - 19- ينظر :عبد الحميد براهيمى،العدالة الاجتماعية الإسلامية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي / ٨٨
 - ٢٠ - ذكرى محمد بيومي ، مبلطاف المالية : العامة - ٢٢
 - 21- المزيني، أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام / ٨١
 - 22- الأنبياء / ١٧
 - 23- سبأ ٢٨
 - ٢٤- ينظر : مبارك بن محمد الهلالي ، رسالة الشروق ومظاهره / ٦٧
 - 25- لعثمان / ٢٠
 - ٢6 - محمد حسين بهشتي - الاقتصاد الاسلامي ، ٨٤
 - ٢٧- ينظر، زكريا محمد بيومي مبادئ المالية العامة /252
 - ٢٨ - الأصفى ، محمد مهدي ، النظام المالي وتداول الثروة في الإسلام ، / ٤٧
 - ٢٩- النساء / ٢٩
 - 30- الأصفى - محمد مهدي - النظام المال في وتداول الثروة في الاسلام / ٥2
 - 3١- المبارك ، محمد نظام الإسلام الاقتصادي مبادئ وقواعد عامة /٧٨
- مصادر البحث**
القرآن الكريم...

- 1- الأصفى ، محمد مهدي النظام المالي وتداول الثروة في الاسلام ، النجف 1966 مطبعة النعمان
- 2- صالح حميد العلي . عناصر الإنتاج في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة ، ط دار اليمامة ، دمشق ، ١٤٢٠ هـ
- 3- زكريا محمد بيومي ، المالية العامة، دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٩ م
- 4- الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار ، موسعة النشر الإسلامي ، التابعة الجماعة المدرسين بقم المقدسة ، ١٣٢٨ شي
- 5- عبد الحميد براهيمى، العدالة الاجتماعية والتنمية في الشريعة الإسلامية دار الفكر العربي - القاهرة ، ١٤٣٨ هـ
- 6- عبد الحمد الحليم محمود التربية الاقتصادية الإسلامية، الدار الجامعية بيروت
- 7- محمد باقر الصدر ، الصدر، اقتصادنا ، تحقيق مكتب الإعلام الاسلامي ، ط2 مكتب الاعلام الاسلامي - ١٤٢٥ هـ
- 8- محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الاسلامي - ط2 ، قم المقدسة / ١٤٢6 هـ
- 9- المزيني - أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الاسلام ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، طراء الكويت/ ١٤١٤ هـ
- 10- محمد فتحي صقر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الاسلامي ، دار الفكر العربي - القاهرة ١٤١٤ هـ